رقم الوثيقة:	EB 2004/83/R.46
البند من جدول الأعمال:	17
تاريخ التوزيع:	10 November 2004
التوزيع:	Restricted

A

الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا

تقرير مرحلي

المجلس التنفيذي

1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004 – روما

التدبير المطلوب: **الإحاطة**

مذكرة إلى مدراء المجلس التنفيذي

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي بغرض الإحاطة.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، فإن الأمانة ترجو من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية لهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى موظفي الصندوق التالية أسماؤهم:

عبد المجيد سلامة
المدير الإداري للآلية العالمية، قائم بالأعمال
تليفون: +39-06-5459-2129
بريد إلكتروني: a.slama@ifad.org

أما الاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى الموظف التالي:

Eleanor P. Alesi
مساعد سكرتير الصندوق لشؤون الهيئتين الرئاسيتين،
والعلاقات مع البلدان الأعضاء، والبروتوكول
تليفون: +39-06-5459-2360
بريد إلكتروني: e.alesi@ifad.org

المحتويات

أولا – مقدمة 1

ثانياً – أعمال الآلية العالمية: بناء الشراكات وتعبئة الموارد 1

ألف – دعم إعداد برامج العمل وأطر الشراكات 1

باء – توسيع نطاق القاعدة التمويلية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر 5

جيم – الأثر التكاثري للآلية العالمية 9

دال – محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي 12

هاء – استراتيجية الاتصالات للآلية العالمية 13

ثالثا – الدروس المستفادة والاتجاهات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 14

رابعا – المساهمات في الموارد المالية للآلية العالمية 17

الملاحق

أولا – أفريقيا 19

ثانيا – آسيا والمحيط الهادئ 25

ثالثا – أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي 28

رابعا – معلومات عن الجهات المانحة 32

أولا – مقدمة

1 - اختير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أكتوبر/تشرين الأول 1997، عند انعقاد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، ليكون الهيئة المضيفة للآلية العالمية. ولزيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية القائمة، تنص مهة الآلية العالمية على تشجيع الأعمال المؤدية إلى تعبئة وتوجيه موارد مالية كبيرة، بما في ذلك موارد لنقل التكنولوجيا، تقدم كمنح بشروط تيسيرية، أو بشروط أخرى، إلى البلدان النامية المتضررة الأطراف في الاتفاقية.

2 - ومنذ بدأت الآلية عملياتها في عام 1998، وهي تقدم تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي للصندوق منذ ديسمبر/كانون الأول 1998، وإلى مجلس المحافظين منذ فبراير/شباط 1999. ويتضمن هذا التقرير، وهو سادس تقرير من نوعه يقدم إلى المجلس التنفيذي، استعراضا شاملا للدروس المستفادة وبيانا موجزا بالأعمال التي اضطلع بها في عام 2004 في إطار خطة الأعمال للفترة 2003–2006، وبالإنجازات التي تحققت حتى الآن في مجالي بناء الشراكات وتعبئة الموارد

ثانياً – أعمال الآلية العالمية: بناء الشراكات وتعبئة الموارد

3 - نظرا للطابع الشامل للقضايا المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر، تشمل عملية المواءمة لجانبي العرض والطلب في معادلة الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاقية أنشطة عديدة. ومن ثم، سوف يركز عرض كيفية اضطلاع الآلية العالمية بمهامها على المواضيع التالية:

- دعم الآلية العالمية لإعداد برامج العمل وتشجيع أطر الشراكات على المستويين القطري وشبه الإقليمي؛
- بعض التوضيح للأثر التكاثري للآلية العالمية؛
- محرك المعلومات المالية للآلية العالمية بشأن تدهور الأراضي؛
- استراتيجية الاتصالات للآلية العالمية.

ألف – دعم إعداد برامج العمل وأطر الشراكات

4 - اتساقا مع مهمة الآلية العالمية بالعمل على أساس الطلب، تدعم الآلية **خطط العمل الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية** في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا الشرقية. والدعم الذي تقدمه الآلية يتم على أساس استراتيجيتها التشغيلية، ومن ثم فهو يستند إلى ضرورة تفاعل الآلية مع كل من جانبي الطلب والعرض للبلدان الأطراف في الاتفاقية. ويتعين وضع برامج العمل وتحديد الاحتياجات

والفرص المتعلقة بالاستثمار كأساس للمفاوضات المتصلة بالتمويل. وتبين الخبرة المكتسبة أنه لكي يكون العمل فعالا يتعين السير بالتوازي وإلى أقصى حد ممكن في عمليتي إدماج الاتفاقية وبرامج العمل في صميم أطر التخطيط لكل من الحكومات ووكالات التعاون الإنمائي؛ كأساس للتعرف على شركاء التمويل. وقد تطورت الآلية العالمية وأصبحت تعمل الآن على اتباع نهج أكثر تنظيما في هذا الشأن، وهو نهج يتسم بالتنظيم والمتابعة لدعم إعداد برامج العمل الوطنية وبرامج العمل شبه الإقليمية الرامية إلى إيجاد شراكات مالية. ولا يحتاج هذا النهج إلى وزارات التنسيق فحسب، وإنما يحتاج أيضا إلى الوزارات التقنية ووزارات ودوائر التخطيط والمالية الأخرى داخل البلد النامي الطرف ولدى الشركاء في التنمية من خلال وكالات التعاون الإنمائي لكفالة توفر الالتزام المالي على جانبي الطلب والعرض من أجل تنفيذ برامج العمل. وقد شجعت الآلية العالمية التعاون على أساس هذا النهج فيما بين عدد من الدوائر الشريكة. وفيما يلي أهم هذه الدوائر:

- لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية؛
- الوكالات الثنائية وأجهزتها التنسيقية ذات الصلة مثل الاتحاد الأوروبي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- المنظمات شبه الإقليمية التي لها صلاحيات محددة أو اهتمامات معينة باتفاقية مكافحة التصحر؛
- المؤسسات البحثية والأكاديمية، وبخاصة المؤسسات التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛
- دوائر المنظمات غير الحكومية؛
- القطاع الخاص.

5 - وتبين الخبرة المكتسبة ضرورة تطوير وتقوية التعاون بين جميع الدوائر المعنية بالشراكات. وفيما يتعلق باللجنة المالية، أسفر الاجتماع الذي عقدته اللجنة في أبريل/نيسان 2003 عن وضع خطة أعمال للآلية العالمية للفترة 2003–2006، لا تركز على ما سوف تنجزه الآلية فحسب، وإنما تركز أيضا على ما قبله كل عضو من أعضاء اللجنة باعتباره التزاما بتأدية مهام معينة دعما للآلية والاتفاقية. كما انتهت الآلية من وضع خطط عمل تفصيلية مشتركة لعام 2004 مع جميع أعضاء اللجنة المالية (باستثناء مصرف التنمية الأفريقي) على أساس خطة الأعمال. ويأتي تعزيز التعاون مع أعضاء اللجنة المالية استجابة لتوصيات عمليتي التقييم الخارجي للآلية اللتين أجريتا في عام 2003 وللقرارات التي اتخذت بعد ذلك في مؤتمر الأطراف السادس. ومن الضروري أيضا إيجاد علاقات تعاون قوية ومتوازنة مع مجتمع المانحين الثنائيين لتعزيز مساندته للاتفاقية ولإقامة روابط أوثق.

6 - وتتعاون الآلية العالمية مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية. ففيما يتعلق بالمنظمات شبه الإقليمية، تعمل الآلية على تقوية بناء الشراكات على المستويين القطري وشبه الإقليمي. كذلك فقد ساعدت الآلية العالمية المنظمات شبه الإقليمية على إنشاء مرافق دعم شبه إقليمية، ويشمل ذلك كلا من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في غرب أفريقيا. وفي إقليم آسيا الوسطى، تتعاون الآلية العالمية أيضا مع وحدة تسهيل المشروعات التابعة للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في طشقند، أوزبكستان، في إطار مبادرة تمول من خلال اتفاق لتقاسم التكاليف مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، أقامت الآلية تعاونا مماثلا مع نظام التكامل لأمريكا الوسطى ومنظمة الدول الأمريكية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة والمركز الزراعي المداري للبحوث والتعليم العالي. وتمشيا مع مهام هذه المنظمة، تعمل مرافق الدعم على:

- تنسيق إعداد وتنفيذ برامج العمل شبه الإقليمية، التي تتضمن تقديم المساعدة التقنية والدعم (حسب الاقتضاء) في سبيل إعداد وتنفيذ المشروعات والمبادرات العابرة للحدود المعرَّفة في إطار خطط العمل شبه الإقليمية؛
- مساعدة الدول الأعضاء في إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية والقيام بدور الوسيط مع الشركاء الإنمائيين لدعم عمليات إعداد الخطط في تلك الدول الأطراف؛
- إتاحة منتدى شبه إقليمي لحوار السياسات وتلاقح التجارب.

7 - ومن المزايا المهمة للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الفرصة التي تتيحها تلك المنظمات لتحقيق التكامل في العمل بين المصالح الحكومية وعلى شتى المستويات بدءا بالعاملين الفنيين ووصولا إلى صانعي السياسات والسلطات السياسية.

8 - وبدأت الآلية العالمية في عام 2001، شراكة فريدة في نوعها، تعرف باسم "اتفاق الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بلدان آسيا الوسطى". وقد اتخذ هذا الاتفاق صفته الرسمية في مؤتمر الأطراف الخامس، وجمع بين الآلية العالمية ومصرف التنمية الآسيوي والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومشروع اتفاقية مكافحة التصحر التابع للوكالة الألمانية للتعاون التقني. والهدف الرئيسي من هذه الشراكة هو تعزيز التعاون بين المانحين والتنسيق بين البرامج لمساندة البلدان في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على المستويات المحلية والوطنية وشبه الإقليمية. وفي عام 2003، تم توسيع نطاق اتفاق الشراكة الاستراتيجية ليضم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة السويسرية للتنمية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وتتخذ إجراءات في الوقت الراهن لضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الشراكة، ليصل بذلك مجموع أعضائها إلى تسعة أعضاء. وهناك العديد من المنظمات

والمانحين الآخرين يتعاونون مع المبادرات التي تتم في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية، مثل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، والبنك الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون التقني، ومصرف التنمية الإسلامي، وذلك على الرغم من أن هذه الجهات ليست لها صفة العضوية الرسمية في الآلية العالمية.

9 - وقد انصب الدعم الذي حشدته الآلية العالمية في عام 2004 من خلال تعبئة الموارد لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي على مبادرة للشراكة بشأن تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي. وتستفيد هذه المبادرة من خبرة والتزام عدد من المؤسسات، تشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأمانة الجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة، وجامعة وست انديز، فضلا عن المجتمع المدني، والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر والجفاف، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومنظمة الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي. وسوف تعرض هذه الشراكة على قمة موريشيوس.

10 - ويهدف التعاون القائم بين الآلية العالمية **والمؤسسات البحثية** ولا سيما نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في سبيل تعزيز الإسهامات القائمة على أسس علمية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، أسهمت الآلية العالمية بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في صياغة مبادرة بحثية عن التصحر، والجفاف، والفقر، والزراعة بقيادة مجموعة من المؤسسات الداخلة في نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق شبه القاحلة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية).

11 - وتسلم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأهمية دور **المجتمع المدني** (المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية) في تنفيذ الاتفاقية. وتقوم الآلية العالمية، مسترشدة بالمهمة المنوطة بها، بدعم المجتمع المدني من خلال برنامج التبادل والتدريب المجتمعي التابع لها. ويهدف هذا البرنامج، الذي استحدث في إطار العمل المشترك بين الآلية العالمية والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر على تسهيل إسهام المجتمع المدني في خطط العمل الوطنية وشبه الإقليمية. ويرمي البرنامج، الذي يعمل من خلال مشروعات التبادل والتدريب المجتمعي المحدودة النطاق إلى تعزيز:

- قدرة المجتمعات المحلية على التعرف على العوامل المحددة والفرص في مجال إدارة الموارد الطبيعية وتوضيحها والاستجابة لها؛
- حوار السياسات، ونقل التكنولوجيا، والاستفادة من المعارف المحلية المنتشرة بين المجتمعات من أجل تحسين إدارة الموارد الطبيعية وإيجاد بدائل أفضل لإدرار الدخل؛

- قدرة المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على الجماعات المحلية على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية؛
- إنتاج المعارف ونشرها.

12 - وبناء على المناقشات التي دارت في مؤتمر الأطراف السادس لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تقرر إجراء تقييم لبرنامج التبادل والتدريب المجتمعي. والهدف من التقييم هو قياس مدى فعالية البرنامج في الوصول إلى المجتمع المدني ومساندته واستخدام نتائج التقييم بعد ذلك كأساس لتوسيع قاعدة تمويل المبادرة. وتجري بالتوازي مع عملية التقييم مناقشات مع أعضاء اللجنة المالية، وبصفة خاصة، مع برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي لكي يتولى برنامج المنح الصغيرة مسؤولية الجوانب التشغيلية لبرنامج التبادل والتدريب المجتمعي، كيما تركز الآلية العالمية على تعبئة الموارد. والفرصة سانحة لتحقيق ذلك في الوقت الراهن بعد أن أصبح التدهور ضمن المجالات التي يركز عليها مرفق البيئة العالمي. ومن ثم، ينبغي أن يكون ممكنا الآن تحقيق فوائد جمة لمجتمع المنظمات غير الحكومية من خلال التعاون المالي بين الآلية العالمية وبرنامج المنح الصغيرة.

باء – توسيع نطاق القاعدة التمويلية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر

13 - أجرى المؤتمر السادس للأطراف، الذي عقد في عام 2003، الاستعراض الثاني لسياسات الآلية العالمية وأنشطتها وطرائق عملها. واستند الاستعراض إلى التقييمين الخارجيين اللذين أجريا للتحضير لمؤتمر الأطراف. وسلم مؤتمر الأطراف بالاستراتيجية والنهج اللذين وضعتهما الآلية العالمية، غير أنه طلب إليها أن تركز بصفة أساسية على الدور الرئيسي لتعبئة الموارد اللازمة لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق توسيع القاعدة التمويلية لتنفيذها والمساعدة في حشد مصادر تمويل جديدة مثل رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، والتمويل من المؤسسات المتعددة الأطراف والمنح من المؤسسات الخاصة. وتمشيا مع توصيات التقييمين المستقلين ومع القرار الخامس لمؤتمر الأطراف السادس، كثفت الآلية العالمية جهودها للبحث عن **فرص تمويلية مبتكرة** لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر لدى الشركات والمؤسسات الخاصة. ومن خلال الاتجار بحقوق إطلاق انبعاثات كربونية ووسائل التعاون اللامركزية.

القطاع الخاص

14 - أسفرت دراسة أجريت في إيطاليا في الفترة من أبريل/نيسان إلى يوليو/تموز 2003 عن تحديد عدد من المانحين المحتملين من القطاع الخاص، ممن يتوفر لديهم التزام قوي بتشجيع الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية لسبل كسب العيش التي تضررت أو المشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي للاتجار بالانبعاثات الكربونية.

وأظهرت هذه الدراسة أيضا أن المؤسسات الإيطالية تقدم منحا تقرب قيمتها من 365.6 مليون يورو كل سنة، يخصص منها نحو 10 ملايين يورو للمشروعات الدولية.

15 - وكمتابعة لهذه الدراسة، اتصلت الآلية العالمية بأكبر شركتين للإمداد بالمرافق (ENI و ENEL SpA) وبأكبر مؤسستين (*Fondazione Cassa di Risparimo delle Provincie Lombarde* و Fondazione *Monte Paschi di Siena*) من أجل تعبئة موارد للأنشطة المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر. وأسفرت أعمال الاتصال والتوعية التي أجريت للتمهيد لهذه العملية عن تسهيل بدء مفاوضات مع هذه المنظمات لوضع اتفاقات رعاية أو شراكة بشأن 27 اقتراحا تتعلق بمشروعات تقام في 30 بلدا.

16 - وفي هذا الصدد، قامت الآلية العالمية، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وحكومة غواتيمالا، بالمساعدة في وضع اقتراح لإقامة مشروع تبلغ تكلفته نحو 200 000 يورو وقع عليه الاختيار لكي تموله شركة ENEL SpA. وقد فتحت المناقشات التي أجريت مؤخرا مع فرع الشركة في غواتيمالا الباب أمام فرص جديدة لزيادة توسيع نطاق هذا الاقتراح من حيث التغطية الجغرافية والمواضيعية على السواء ليزيد بذلك من فرص التمويل المحتمل الحصول عليه من شركة ENEL SpA.

17 - واستنادا إلى النتائج والتوقعات الأولية لهذه المناقشات، تتوقع الآلية العالمية أن تحصل على دعم مالي لثلاثة مشروعات على الأقل، تقدر قيمتها بما يقرب من مليون يورو في عام 2004، ولأربعة مشروعات أخرى في عام 2005، مع مساهمة إضافية تبلغ 2.0 مليون يورو. وفي ضوء الدروس المستفادة من هذه المبادرة، ستوسع الآلية العالمية نطاق الجهود التي تبذلها لتعبئة الموارد لتشمل بلدانا أخرى تنطوي على إمكانيات مماثلة أو إمكانيات أكبر.

18 - كما أجريت دراسات مماثلة في **كينيا وجنوب أفريقيا** من أجل وضع استراتيجيات لتمكين البلدان الأطراف المتضررة من التعاون مع منظمات ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص في مجال تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في كل منها. وقد بينت هذه الدراسات أن هذا القطاع في كينيا يسهم سنويا بما يقرب من 20 مليون دولار أمريكي في مبادرات إنمائية مختلفة كجزء من وفائه بمسؤولياته الاجتماعية. أما إسهام هذا القطاع في جنوب أفريقيا فهو أكبر من ذلك بكثير، إذ يصل متوسطه السنوي إلى 160 مليون دولار أمريكي. وخلصت هذه الدراسات إلى أن الآلية العالمية قد تتمكن من دعم كينيا وجنوب أفريقيا في تعبئة نحو 10 ملايين دولار أمريكي سنويا من الشركات التي تسهم في هذه الأنشطة لتنفيذ خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر في هذين البلدين.

19 - واستنادا إلى هذه النتائج، تعمل الآلية العالمية بالتعاون مع حكومتي هذين البلدين، اللذين يجري فيهما العمل على أساس تجريبي، لوضع استراتيجيات وإيجاد آليات يمكن أن تسفر عن تعبئة موارد مالية كبيرة من قطاع الشركات لتنفيذ الاتفاقية. وقد بدأت الجهود

المبذولة في جنوب أفريقيا تؤتى ثمارها فعلا بتوقيع اتفاقات بين الحكومة وبعض منظمات القطاع الخاص التي وعدت بتقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر. وتبلغ القيمة الإجمالية للمبالغ التي وعدت الشركات بتقديمها في حدود 80 مليون دولار أمريكي. ويمثل ذلك تطورات إيجابية، وسوف تواصل الآلية العالمية تحسين قدراتها واستراتيجياتها للعمل مع القطاع الخاص بكفاءة أكبر.

التعاون اللامركزي

20 - بينت دراسة سابقة أن الكثير من الإدارات الإقليمية الإيطالية تقوم بدور نشط في مجال التعاون الدولي، وأن بعضها قد اختار تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية المتضررة بالتصحر. وبصفة خاصة، واستنادا إلى الأنشطة السابقة، فإن أقاليم توسكاني، ولومبارديا، وإيميليا رومانا، وبيد مونت، تنطوي على فرص مهمة لتعبئة موارد للمشروعات المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر. ويتمثل أحد أوجه التعاون اللامركزي في إيطاليا في التعاون القائم بين وزارة الخارجية الإيطالية، ومنظمة الأغذية والزراعة وإقليم توسكاني والذي يقوم حاليا بتنفيذ برنامج لمكافحة التصحر والحد من الفقر في منطقة الساحل ويخطط لدعم حملة القضاء على الجوع "Zero Hunger" التي يدعو لها الرئيس البرازيلي. وقد وفر إقليم لومباردي أكثر من 10 ملايين يورو في عام 2004 للمشروعات الإنمائية، ووفر إقليم ايميليا رومانا أكثر من 3.5 مليون يورو خلال الفترة من 2002 إلى 2003.

21 - ويجري حاليا الاضطلاع بمبادرات أخرى فيما يتصل بالتعاون اللامركزي في **المغرب**، حيث أعربت إدارة Seine-Saint-Denis الفرنسية التي تقوم بأنشطة في مقاطعة فجيج المغربية عن رغبتها في المساهمة في تنفيذ العناصر ذات الأولوية في خطة العمل الوطنية في الإقليم. ويقوم حاليا مركز الأعمال والإنجازات الدولية (Centre d'Actions et de Réalisations Internationales)، وهي الجهة الفرنسية المسؤولة عن تنسيق الاتصال بالشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر، بإجراء دراسة في سوسة وماسة ودرعة لبحث إمكانية إقامة تعاون مع إدارة هيرو (Herault). والهدف من هذه المبادرات هو مساندة جهود المغرب لإدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي.

22 - ودعما لبرنامج عمل **بونا شبه الإقليمي**، تشترك الآلية العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الكاريبي في تقديم المساعدة لمبادرة تستهدف إشراك شركات التعدين الخاصة العاملة في منطقة بلدان بونا أمريكانا (إقليم فرعي في منطقة الأنديز). والغرض الرئيسي من هذه المبادرة هو تشجيع قيام عملية تشاورية بين أصحاب المصلحة في برنامج عمل بونا شبه الإقليمي وشركات التعدين التي توجد عمليات تابعة لها في المنطقة من أجل التعرف على فرص الاستثمار المحتملة التي تعزز العناصر ذات الأولوية في برنامج العمل شبه الإقليمي.

23 - واضطلع بمبادرة في **نيكاراغوا**، بتمويل تحفيزي من الآلية العالمية من خلال اتفاق مبرم بين حكومة نيكاراغوا ومبادرة Ecosecurities والآلية العالمية لإيجاد مقترحات محددة تتصل بالخدمات البيئية المختلفة، ولكنها تركز بصفة خاصة على حقوق الاتجار بالانبعاثات الكربونية، والتي قد تكون مؤهلة للحصول على تمويل من خلال الآليات القائمة حاليا مثل الأموال التي يتيحها البنك الدولي لإدارة الانبعاثات الكربونية. وتقوم الآلية العالمية، من خلال هذه الخطوط العامة، بدعم التعرف على فرص لتعبئة الموارد من خلال حقوق الاتجار بالانبعاثات الكربونية في إطار الخطة الإنمائية الثنائية لبيرو وإكوادور. وتقوم الآلية العالمية حاليا باستكشاف الفرص المتاحة لإقامة شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، والمركز الزراعي للبحوث والتعليم العالي للمناطق الاستوائية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الدول الأمريكية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني لوضع برنامج إقليمي لدعم تصميم وتطوير وتنفيذ المبادرات التي تنطوي على دفع مقابل للخدمات البيئية كحافز لمكافحة تدهور الأراضي، وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والإسهام في التخفيف من وطأة الفقر الريفي في أمريكا الوسطى.

24 - وهناك مبادرتان جديدتان أخريان بدأتا خلال العام تنطويان على احتمال كبير بالإسهام في تعزيز ظهور تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، وهما المبادرة المعروفة باسم "**تيرافريكا**" (TerrAfrica) التي بدأها البنك الدولي ومبادرة الشراكة التجريبية القطرية التي بدأتها أمانة مرفق البيئة العالمي.

25 - تركز مبادرة **تيرافريكا** على أفريقيا. وهدفها هو تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات المستخدمة في الإدارة المستدامة للأراضي في القارة. وقد بدأت كمبادرة شراكة لا يقتصر دورها على إشراك البنك الدولي والبلدان المستفيدة فحسب، بل يشمل أيضا إشراك المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ومجتمع التعاون الإنمائي الثنائي. وقد بدأت تيرافريكا في باريس في يونيو/حزيران 2004 في أثناء انعقاد حلقة دراسية شارك في استضافتها البنك الدولي وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية. وسينصب دور الآلية العالمية في الشراكة على تنفيذ ولايتها فيما يختص بتشجيع تعميم الاتفاقية في برامج العمل وبناء الشراكات.

26 - وتيرافريكا برنامج شامل لا يركز على متطلبات الاستثمار فحسب، ولكنه يعنى أيضا بدعم خطة بحثية واسعة يشمل نطاقها جوانب تقنية واقتصادية وسياساتية ومؤسسية. ويشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تيرافريكا وسوف يقدم لها الدعم من خلال عملياته القطرية وعلى مستوى السياسات.

مرفق البيئة العالمي

27 - منذ إدراج الإدارة المستدامة للأراضي كأحد المجالات التي يركز عليها مرفق البيئة العالمي، اضطلعت أمانة المرفق بمبادرة لبدء **الشراكات الرائدة القطرية** في إطار

البرنامج التشغيلي الجديد 15 المعني بالإدارة المستدامة للأراضي. وستتبع الاستراتيجية نهجا برامجيا موجها نحو إصلاح السياسات والأوضاع التنظيمية والمؤسسية، وبناء القدرات والاستثمارات الأساسية بأسلوب شامل، بدلا من تمويل مشروعات مختارة على مستوى مجال معين. ويتطلب ذلك إشراك عدد من الشركاء الخارجيين مع الحكومة في تنفيذ مجموعة من التدخلات التي تمول من خلال مجموعة من المصادر، تشمل مرفق البيئة العالمي، والميزانيات الوطنية، والاتفاقات الثنائية للتعاون الإنمائي، والمؤسسات الخاصة. وسيعتمد مرفق البيئة العالمي إطارا برنامجيا من خلال الشراكة الرائدة القطرية. وسوف ينفذ هذا الإطار بعد ذلك من خلال مجموعة متتابعة من الاستثمارات التي تعالج الأسباب الجذرية للتصحر. ويستند هذا النهج إلى خبرة مصارف التنمية الآسيوية المتعلقة بالشراكة بين مرفق البيئة العالمي وجمهورية الصين الشعبية بشأن تدهور الأراضي في النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، والخبرة المكتسبة من اتفاق الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر الذي تضطلع الآلية العالمية بدور رائد فيه. وبالنظر إلى المدى الذي بلغه تدهور الأراضي ووجود اتفاق الشراكة الاستراتيجية، اختيرت آسيا الوسطى كواحدة من أولى الشراكات الرائدة القطرية التي سيجري تنفيذها. وسوف يضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدور قيادي في شراكة تجريبية قطرية مماثلة في بوركينا فاسو. وفي تلك الحالة، فإن خبرة الآلية العالمية في تنفيذ عمليات تعميم الإدماج في خطط العمل وبناء الشراكات في البلد ستمكنها من الإسهام بدور مهم في إقامة الشراكة الرائدة القطرية.

28 - وفيما يتعلق بإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، قامت الآلية العالمية، من خلال شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالات الأخرى المشاركة لمرفق البيئة العالمي في العمل والتنفيذ، بإدخال خمسة مشروعات في خط إمداد المرفق. وتقدر القيمة الإجمالية لهذه المشروعات بمبلغ 26 مليون دولار أمريكي. وتوجد هذه المشروعات في البرازيل، وفنزويلا، وغران تشاكو أميريكانو (وهو إقليم فرعي يشمل أجزاء من الأرجنتين وبوليفيا وباراغواي)، وإقليم باتاغونيا في الأرجنتين وفي منطقة الكاريبي الناطقة بالإنكليزية.

جيم – الأثر التكاثري للآلية العالمية

29 - يتعذر في أحيان كثيرة عزل تأثير العوامل المختلفة التي تؤثر في البيئة والتي يعتمد عليها صانعو القرار على الصعيد القطري في دراسة الخيارات المتاحة في مجال السياسات والاستثمار. ومن المعلوم أيضا من الخبرة المكتسبة في مجالي التنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية أن القرار الأولي بتخصيص موارد لبرنامج ما من برامج العمل الوطني لا يكفي بالضرورة لضمان التنفيذ الناجح للبرنامج. ومع ذلك، فإن الأثر التكاثري يتحول بصورة مطردة إلى مفهوم مفيد للآلية العالمية في قياس تأثيرها على تعبئة

الموارد. ومن البديهي إن أثر أي نشاط تقوم به الآلية العالمية سوف يختلف من حالة إلى أخرى ليعتمد، مثلا، على الفرص المتاحة للاستفادة من الشراكات الاستراتيجية. وفي التقرير الذي قدم إلى المجلس التنفيذي في العام الماضي، عرضت حالة تونس كنموذج للأثر التكاثري للآلية العالمية. فقد أسفر توظيف الآلية العالمية لاستثمار تحفيزي لمبلغ 800 000 دولار أمريكي عن استثمارات بلغت قيمتها 24 مليون دولار أمريكي لاتفاقية مكافحة التصحر من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ويمكن الآن إضافة أمثلة عديدة أخرى إلى جانب تونس. وكما أشير أعلاه، أسفر استثمار تحفيزي لمبلغ 50 000 دولار أمريكي في جنوب أفريقيا عن إبرام اتفاقات مالية بلغ مجموعها 80 مليون دولار أمريكي حتى الآن. وفي غرب أفريقيا، مكنت الموارد التحفيزية المقدمة من الآلية العالمية حكومتي النيجر ونيجريا من وضع مشروع للموارد الطبيعية في المناطق الحدودية للبلدين بدعم قدمه برنامج الأمم المتحدة إلى التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمي. وقد اعتمد مجلس مرفق البيئة العالمي المشروع الكامل، الذي يتكلف نحو 15 مليون دولار أمريكي، في مايو/أيار 2004، بمنحة من مرفق البيئة العالمي بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي. وبلغت قيمة الإسهام التحفيزي للآلية العالمية 110 000 دولار أمريكي. وإضافة إلى هذا المبلغ، تجري الآلية العالمية مفاوضات من أجل الحصول على تمويل مشترك من عدد من المانحين كجزء من خطة تمويل المشروع ونتيجة لدعم تحفيزي بمبلغ 130 000 دولار أمريكي في بوركينا فاسو، أصبحت الأنشطة الرئيسية لخطة عمل بوركينا فاسو مدرجة الآن في استراتيجية الحد من الفقر. واعتمد المانحون مبلغ 175 مليون دولار أمريكي تقريبا لأنشطة تتعلق بمكافحة التصحر خلال المائدة المستديرة التي عقدت في مارس/آذار 2004.

30 - وقامت الآلية العالمية، من خلال استثمارات تراوح قيمتها الشاملة 100 000 دولار أمريكي موزعة على فترة سنتين، بدعم توحيد برنامج العمل شبه الإقليمي لمنطقة غران تشاكو أميريكانو، كما قامت من خلال شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتيسير وضع واعتماد مشروع كامل تابع لمرفق البيئة العالمي في منطقة غران تشاكو أميريكانو بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي. وبالتوازي مع مبادرة مرفق البيئة العالمي، أسهمت الآلية العالمية في تعبئة موارد تمويلية أخرى لبرنامج العمل شبه الإقليمي في غران تشاكو أميريكانو، شملت 350 000 دولار أمريكي من الوكالة الأمريكية للتعاون والتنمية.

31 - ونيابة عن اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي تضطلع الآلية العالمية بتنسيقه، طلبت كل من البلدان وأعضاء اتفاق الشراكة الاستراتيجية من مصرف التنمية الآسيوي وضع استراتيجية طويلة المدى لتعبئة الموارد. وأسفر ذلك عن وضع مبادرة لبلدان آسيا الوسطى في مجال إدارة الأراضي تم إدخالها في خط إمداد مرفق البيئة العالمي في مايو/أيار 2004 كواحدة من أوليات الشراكات الرائدة القطرية لمرفق البيئة العالمي. وسيتم من خلال مبادرة بلدان آسيا الوسطى في مجال إدارة الأراضي صياغة أطر البرمجة الوطنية اللازمة لإقامة شراكة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة بهدف تحسين

السياسة التمكينية، والأطر التشريعية والمؤسسية، وإدماج أهداف الإدارة المستدامة للأراضي في السياق العام لعمليات التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني. وسيجري أيضا تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في مجالي الاستثمار والمساعدة التقنية ووضع منهجية للرصد والتقييم لتتبع التأثير والتدفقات المالية. وعلى المستوى المتعدد الأقطار، سيجري صياغة منهجية اعتمدتها بلدان آسيا الوسطى لوضع مقترحات للمعايير المتفق عليها من أجل تسهيل قيام الوكالات الشريكة المعنية بتمويل وتنفيذ المشروعات. وسيجري وضع نظام لإدارة المعارف وطرائق لتقديم التقارير إلى مؤتمرات الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

32 - وتحتاج خطة التمويل التقديرية لمبادرة بلدان آسيا الوسطى في مجال إدارة الأراضي لمبلغ 700 مليون دولار أمريكي على مدى عشر سنوات. ومن المتوقع أن يصل التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمي إلى 20 مليون دولار أمريكي من التجديد الثالث للموارد وأنه سيجري تدبير التمويل الإضافي اللازم الذي يصل مجموعه إلى 80 مليون دولار أمريكي. وسوف يسهم مصرف التنمية الآسيوي بالجزء الأكبر من هذا المبلغ، وهو 450 مليون دولار أمريكي، وستقوم الحكومة والوكالات الثنائية بتوفير 100 مليون دولار أمريكي و 50 مليون دولار أمريكي على التوالي. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة لطلب يقدم لصندوق تنمية المشروعات من الفئة باء للحصول على موارد من مرفق البيئة العالمي بمبلغ 000 700 دولار أمريكي سيضاف إليها تمويل مشترك من مصرف التنمية الآسيوي، والحكومات الوطنية، والآلية العالمية بمبلغ 000 500 دولار أمريكي، و 000 250 دولار أمريكي، و000 50 دولار أمريكي، على التوالي. ويصل التمويل الموازي الإضافي إلى 000 600 دولار أمريكي من مبادرات أخرى تدعمها الآلية العالمية وأعضاء اتفاق الشراكة الاستراتيجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي. وتصل قيمة تمويل صندوق تنمية المشروعات، الفئة باء، إلى 2.1 مليون دولار أمريكي. ولم يتحقق اضطلاع الآلية العالمية بدور رائد في وضع هذه المبادرة نتيجة لإبرام اتفاق الشراكة الاستراتيجي فحسب وإنما أيضا من خلال مدخلات مفاهيمية ومن خلال تمويل مشترك مع أعضاء الاتفاق، وعملية تشاورية بلغت ذروتها بصياغة مبادرة بلدان آسيا الوسطى في مجال إدارة الأراضي.

33 - وترد معلومات إضافية عن التطورات التي استجدت خلال العام في المرفقات المتعلقة بالأقاليم. غير أنه يجدر بالإشارة أن الكثير من المبادرات على المستويين القطري وشبه الإقليمي تعتمد على توفير موارد تحفيزية من الآلية العالمية، على النحو المبين أعلاه. ويتطلب هذا، بدوره، إعداد وتوقيع اتفاقات قانونية. وفي هذا الصدد، تتلقى الآلية العالمية دعما من الشعب المختصة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ونظرا لتعقد هذه الإجراءات، التي تحتاج في أحوال كثيرة إلى مفاوضات، فإن الفترة بين اتخاذ قرار بدعم مبادرة ما بمبلغ معين وبدء العمل الفعلي تكون طويلة للغاية. وقد أدى هذا إلى تعطيل أعمال عمليات الآلية العالمية.

دال – محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي

34 - الدور الذي تضطلع به الآلية العالمية في مجال المعلومات هو دور أساسي لتعبئة الموارد لأنه يوفر مفتاح الربط بين العرض والطلب. وقد عالجت الآلية العالمية هذا الجانب من مهمتها أساسا بإنشاء قاعدة بيانات شاملة لما يتصل بالتصحر من مصادر التمويل والاتجاهات المالية، والمشروعات، والمعلومات المتصلة بالأقطار والمنظمات، ومجموعة من التقارير التقنية وتقارير السياسات ذات الصلة. وتنشر هذه المعلومات من خلال محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي (FIELD)، المتاح على شبكة الإنترنت (http://field.gm-unccd.org) وعلى أقراص مدمجة بذاكرة للقراءة فقط.

35 - ويضم محرك المعلومات المالية حاليا أكثر من 000 8 سجل من سجلات الإحالة المرجعية، تشمل 700 1 من الوثائق والتقارير والمنشورات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وتغطي هذه المعلومات جميع البلدان الـ 190 الأعضاء في الاتفاقية في ستة أقاليم قارية ويتم الحصول عليها من نحو 700 4 من المصادر الرسمية التي تشمل تقارير اتفاقية مكافحة التصحر والتقارير السنوية لأكثر من 200 منظمة مانحة.

36 - ولتحسين دقة محرك المعلومات العالمية ونطاق تغطيته بصورة مطردة، تعاونت الآلية العالمية مع المؤسسات الأخرى التي تقوم بجمع ونشر معلومات عن مواضيع مماثلة أو مكملة. ومن الأمثلة المهمة على ذلك مثال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي مكّن الآلية العالمية من وضع المعايير والتعاريف الدولية الحالية في مجال التنمية. وأسفرت جهود تعاونية مشتركة ضمت الآلية العالمية وبدأت في مارس/آذار عام 2000، عن اعتماد الفرقة العاملة المعنية بالإحصاءات التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في يونيو/حزيران 2004 لمنهجية جديدة لجمع البيانات للقضاء على الاختلافات القائمة بين التقارير التي تقدمها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى اللجنة وتلك التي تقدمها إلى أمانات اتفاقيات ريو الثلاث.

37 - وتقوم الآلية العالمية، من خلال محرك المعلومات المالية، بإنتاج تحليلات مالية تولد معارف ذات قيمة محددة تفيد عملية تعبئة الموارد لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتستخدم هذه التحليلات، التي تؤدي دورا محوريا في عملية المواءمة بين العرض والطلب، لتمويل تنفيذ الاتفاقية في سياق قيام الآلية العالمية بدور الوسيط وبأعمال إسداء المشورة على كل من المستوى القطري ومستوى صنع السياسات. فقد ساعدت موظفي الآلية العالمية، مثلا، على إجراء تحليلات معينة تتعلق باحتياجات العملاء من البلدان. كما ساعدت هذه التحليلات في تحليل اتجاهات الاستثمارات المتصلة بالتصحر بحسب نوع الجهة المانحة والغرض من الاستثمار أو القطاع الذي يتم فيه.

38 - ومنذ عام 2003، تعمل الآلية العالمية أيضا على زيادة مدى وصول محرك المعلومات المالية من خلال المشاركة في "مدخل المعلومات المتاحة عن الأنشطة الإنمائية" من

خلال بوابة التنمية وربطها بموارد المعلومات للأعضاء الآخرين في لجنة التيسير. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الآلية العالمية، يوميا، بعرض أكثر من 500 موجز عن الأنباء والأحداث ذات الصلة. ونتيجة لذلك، زاد استخدام موقع الآلية العالمية على شبكة الإنترنت بسرعة. ففي عام 2004، قام أكثر من 000 16 فرد من 130 بلدا باستخدام الموقع كل شهر، وحصلوا منه على ما يقرب من 000 25 وثيقة، في المتوسط، تمثل ما يزيد على 000 800 مرة يتحقق فيها الرد على الاستفسار المطلوب.

39 - وتتوخى خطة الأعمال للآلية العالمية أن تعتمد الآلية خلال الفترة من 2003 إلى 2006 نهجا من أربعة شعب لتعبئة الموارد يشمل إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الحكومات في إعداد صفقات استثمارية تتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتشير الخطة أيضا إلى أن الآلية العالمية ستؤدي دورا مستداما كوسيط في مجال بناء القدرات وإقامة شبكات المعارف اللازمة لتعبئة الموارد.

40 - وفي هذا الصدد، سوف يستخدم محرك المعلومات المالية كأداة لتيسير الوصول إلى البيانات والمعلومات والمعارف ذات الصلة، وتبادلها ونقلها. ولن يقتصر دوره على المساعدة في زيادة الوعي بالموارد المالية القائمة والمبتكرة وبالبرامج المتاحة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فحسب، بل سيخدم أيضا كأداة لقياس مستوى الموارد التي يتم استثمارها فعلا، ولزيادة ظهور الأنشطة التي تضطلع بها الأطراف في إطار تنفيذ الاتفاقية، وتشجيع الحوار والتفاعل والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة.

هاء – استراتيجية الاتصالات للآلية العالمية

41 - أظهرت الخبرة المكتسبة أن نقص المعلومات الواقعية عن التكاليف الكلية والجزئية لتدهور الأراضي وفوائد الاستثمار في علاجها وقلة المعلومات المتاحة عن أفضل الممارسات وقصص النجاح المتصلة بعلاج تدهور الأراضي في المناطق الجافة والقاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة تعوق عملية تعبئة الموارد. وكثيرا ما ترغب الإدارات والوزارات المسؤولة عن التخطيط الإنمائي وتخصيص الموارد المالية القليلة (الموارد المحلية وموارد التعاون الإنمائي) عن الاستثمار في إدارة الأراضي الجافة نتيجة وجود تصور لديها بانخفاض عائدات ذلك الاستثمار بالنسبة للبدائل الأخرى.

42 - ولمواجهة هذه القضية وإنتاج معلومات مستندة إلى وقائع، تعمل الآلية العالمية مع شركائها لتوليد معلومات تدلل على الجدوى الاقتصادية–الاجتماعية للاستثمار في تنمية الأراضي الجافة. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد نهج تعاوني مشترك بين الوكالات ذو أربع شعب شمل: (أ) جمع قصص النجاح؛ (ب) تقدير تكاليف تدهور الأراضي وعائدات ما يوظف فيها من استثمارات؛ (ج) دعم التقديرات المتعلقة بتدهور الأراضي في مشروعات الأراضي الجافة؛ (د) استعراض الخبرات ذات الصلة بهدف وضع خطوط توجيهية تشغيلية عن نظم حوافز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وستشفع الرسائل الناتجة

بمعلومات عن دور الآلية العالمية وشركائها في دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وما تحقق من إنجازات حتى الآن.

43 - ويدعو التقييمان اللذان أجريا للآلية العالمية وخطة أعمالها أعضاء لجنة التيسير، وبخاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى التعاون مع الآلية العالمية في مجالي تعبئة الموارد والاتصالات. وفيما يتعلق بالاتصالات واستقطاب الدعم، اتفق على أن يتولى أعضاء لجنة التيسير ذوي الصلة المسؤولية الرئيسية لإجراء الدراسات اللازمة بالتعاون مع الآلية العالمية. وسيقوم أعضاء لجنة التيسير أيضا بإدراج معلومات عن تدهور الأراضي وعن الصلات بين تدهور الأراضي والفقر فيما يصدرونه من منشورات. وبالمثل، ستقوم الآلية العالمية بجمع ونشر معلومات عن الجوانب الاقتصادية لتدهور الأراضي بهدف إقامة الشراكات وتعبئة الموارد. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمل الآلية العالمية بالتعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات الأخرى الأعضاء في لجنة التيسير.

44 - والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ملتزم بقوة بمكافحة تدهور الأراضي وقد عمل مع الآلية العالمية في عدد من أنشطة الاتصالات المشتركة، وبخاصة من خلال شعبة الاتصالات التابعة للمفوضية الأوروبية ومكتب الاتصالات في أمريكا الشمالية. وفي أوائل عام 2004، تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون وتحسين تنظيمه من خلال "نشرة الرئيس عن الآلية العالمية" (PB/04/01)، التي تسلم بضرورة التخطيط لأنشطة مشتركة بين الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال الاتصالات في مرحلة مبكرة. واستنادا إلى هذه الخطة، ستقوم الآلية العالمية والصندوق بتحديد الأدوار والمسؤوليات في التنفيذ حسب الاقتضاء.

45 - وفي أعقاب صدور نشرة الرئيس، تم ترشيح منسق اتصالات للآلية العالمية، وتعيين خبير استشاري في مجال الاتصالات في سبتمبر/أيلول 2004 لوضع استراتيجية اتصالات للآلية العالمية على أساس تحليل واسع النطاق للأدوار والأهداف المؤسسية، والتجارب السابقة، والدروس المستفادة، وعلى أساس تحديد الفجوات والاحتياجات والفرص الحالية. ومن المتوقع أن يكون للاستراتيجية تأثيرات بعيدة المدى على أنشطة الآلية العالمية وشركائها، وعلى السلطات الوطنية والحكومات في البلدان المانحة والمستفيدة على السواء.

ثالثا – الدروس المستفادة والاتجاهات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

46 - نوقشت الدروس التي أفادت منها الآلية العالمية في تقارير سابقة. غير أن بعض العوامل المتصلة بتعبئة الموارد تلعب دورا جوهريا في النجاح تبرر الإشارة إليها بصورة موجزة أدناه. وعلى ذلك، تفيد التجربة التي اكتسبتها الآلية العالمية أن فرص التعبئة الفعالة للموارد تتوقف على عدد من العوامل، مثل:

- ضرورة أن تملك الحكومات بُعد النظر اللازم لدمج مسائل تدهور الأراضي في عمليات التخطيط الإنمائي وإعداد الميزانيات اللازمة للتنمية على مستوي الأقطار والقطاعات، فتحول بذلك برامج العمل الوطنية إلى أطر استراتيجية مهمة ترتبط باستراتيجية التنمية الشاملة وينظر إليها علي أنها أدوات استراتيجية لتخفيف وطأة الفقر في مناطق الأراضي الجافة. غير أن برامج العمل الوطنية في عدد كبير جدا من البلدان كانت برامج قائمة بذاتها لا يرجع إليها الشركاء الوطنيون أو شركاء التنمية عند التخطيط لأنشطتهم.
- تتوقف التعبئة الفعالة للموارد على التنسيق الجيد بين الوزارات المختلفة على المستوى الوطني ومشاركة الوزارات غير الفنية، كوزارات المالية والتخطيط والتنمية، في عملية التخطيط لبرامج العمل الوطنية وتنفيذها. فهذه الوزارات غير الفنية هي صانعة القرار فيما يتعلق بتخصيص الموارد المحلية، وتستطيع أن تكفل طرح برنامج العمل الوطني على مائدة المفاوضات مع المانحين.
- وعلاوة على ذلك، من الضروري تحديد وسيلة الربط بين برنامج العمل الوطني واستراتيجيات التعاون الإنمائي لشركاء التنمية، الذين يتعين عليهم لهذا السبب أن يشاركوا مشاركة نشطة في العملية في أبكر وقت ممكن. وفي هذا السياق، وجد أيضا أن هناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين المانحين والتفاعل بين جهات التنسيق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والأشخاص المسؤولين عن العمليات القطرية.

47 - ويشار إلى العمليات الموجزة في النقاط الثلاث السابقة بالإدماج في التيار الرئيسي وبناء الشراكات في الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية. ويجرى تنفيذ هاتين العمليتين بالتوازي وجنبا إلى جنب. ومع ذلك فإنهما تتسمان بطابع خاص في كل بلد من البلدان وكل مبادرة من المبادرات؛ فلكل حالة خصائصها الفريدة حتى مع بقاء المبدأ الأساسي واحدا. ولابد من أن تلتقي عمليات التخطيط والميزنة لدى عدد من الشركاء، لفترة ممتدة من الوقت. لذا فإن الوقت أيضا يصبح سلعة حيوية في تعبئة الموارد.

48 - وبعد استعراض الآلية العالمية في المؤتمر السادس للأطراف، أحرز تقدم فيما يتعلق ببعض الجوانب المشار إليها آنفا. وعلى سبيل المثال، فإن التعاون مع أعضاء لجنة التيسير يدار الآن من خلال خطة الأعمال ومن خلال برامج العمل المشتركة مع أعضاء لجنة التيسير. وبهذه الطريقة، فإن جزءا كبيرا من مجتمع المانحين متعددي الأطراف يشترك الآن بصورة منهجية في تنفيذ الاتفاقية.

49 - واستجابة لتقييم الآلية العالمية، أنشأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مجموعة استشارية يرأسها مساعد رئيس مصلحة إدارة البرامج. وتتعامل المجموعة مع جميع الجوانب المتعلقة بالتفاعل والتعاون بين الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتؤدي جهودها إلى المزيد من التعاون المنهجي والمنتظم بينهما. وينبغي، قبل كل شئ، أن تنشأ

عن ذلك روابط تخطيط أوثق. وتعمل الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية معا في الوقت الراهن في عدد من البلدان، تشمل الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وإثيوبيا، وغانا، والهند، والأردن، وكينيا، والمغرب، وفنزويلا وبلدان آسيا الوسطى وأمريكا الوسطى.

50 - وكما ذكر آنفا، أخذ البنك الدولي المبادرة بإعلان مبادرة تيرافريكا لتعزيز دعمه للإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وترتبط هذه المبادرة ارتباطا وثيقا بالاتفاقية وبالتزام البنك الدولي بدعم تنفيذ الاتفاقية.

51 - واتخذ مصرف التنمية الآسيوي خطوة مهمة لدعم الاتفاقية من خلال الشراكة من أجل آسيا الوسطى، كما ذكر آنفا.

52 - ومن خلال إعلان مبادرة الشراكة الرائدة القطرية، يسعى مرفق البيئة العالمي إلى تحقيق الاستفادة المثلى من أثر أموال البرنامج التشغيلي 15 المعني بالإدارة المستدامة للأراضي على المستوى القطري.

53 - اجتمع المانحون الثنائيون في مارس/آذار 2004 لمناقشة السبل التي يمكن من خلالها دعم تنفيذ الاتفاقية بصورة أكثر فعالية. ورغم ذلك، فإن المناقشات التي جرت في مجتمع المانحين الثنائيين لم تسفر حتى الآن عن استراتيجية متماسكة. وبعد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، التي عقدت في كوبا في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2003، جرت مناقشات في الدوائر المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن أسباب صعوبة الانتقال بتنفيذ الاتفاقية إلى مستوى أعلى. ومن الأسباب المعرقلة التي يتزايد الاعتراف بها، عدم وجود قاعدة بحثية لهذه الاتفاقية تستمد منها الحقائق والأرقام، والقضايا والخيارات، لإعادة صياغتها على نحو يمكن معه الاستفادة منها في المناقشات التي تجري مع السياسيين وكبار الموظفين في المجتمع الإنمائي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء وفيما بينهم. وتوجد قاعدة بحثية لاتفاقيتي ريو الأخريين، يجرى تجديدها بصورة دائمة من خلال العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة لاتفاقية تغير المناخ، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والفنية والتكنولوجية لاتفاقية التنوع البيولوجي. وبالطبع، فإن هذه الهيئات تحصل على نتائج الأبحاث من مجموعة من المؤسسات البحثية، ولكنها تسهم أيضا في صياغة برامج البحوث وشرح نتائج البحوث للمجتمع الدولي. ولم تشكل بعد لجنة للعلوم والتكنولوجيا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للاضطلاع بنفس المهمة.

54 - ومع ذلك، ومن أجل تحسين الحالة وسد هذه الثغرة، تنفذ حاليا مبادرتان مهمتان. تتعلق أولاهما بمشروع تقدير تدهور الأراضي في المناطق الجافة. وقد بدأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة – مرفق البيئة العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة باعتبارهما من وكالات مرفق البيئة العالمي. وسوف يقوم هذا المشروع بتوفير المعلومات عن الوضع الراهن

فيما يتعلق بتدهور الأراضي في مناطق الأراضي الجافة، والتعرف على الاتجاهات وتحديد ظروف التحسن أو التدهور، والعوامل المتصلة بهذه التطورات.

55 - والمبادرة الثانية التي أعلنت هي ما يسمى "ببرنامج التحدي المعني بالتصحر، والجفاف، والفقر، والزراعة". وهي مبادرة مشتركة للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة. وهدفها هو معالجة القضايا الفنية، والاجتماعية – الاقتصادية، والمؤسسية، وقضايا السياسات المتصلة بإدارة الأراضي الجافة.

56 - وقد أسهمت الآلية العالمية في وضع هاتين المبادرتين (بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالنسبة لبرنامج التحدي). والواقع أن الآلية العالمية قد استشعرت، لفترة من الوقت، النتائج المترتبة على عدم وجود قاعدة معارف صلبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حيث أن عدم وجود هذه القاعدة يجعل تعبئة الموارد لتنفيذ الاتفاقية أمرا بالغ الصعوبة. وللبدء في معالجة هذه المشكلة، أخذت الآلية العالمية المبادرة بإجراء عدد من الدراسات الاقتصادية على المستوى الوطني في محاولة للتعرف على تكلفة تدهور الأراضي في الاقتصادات الوطنية. كما رعت الآلية العالمية أيضا عددا من دراسات الحالة التي ظهرت فيها قصص نجاح في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي. ونتيجة لهاتين المحاولتين صدر منشور *لماذا يتعين الاستثمار في الأراضي الجافة "Why Invest in Drylands?"*.

57 - وفي أعقاب المناقشات التي جرت داخل لجنة التيسير، أصبح من المتفق عليه الآن إجراء هذه الأنواع من الدراسات على قاعدة أوسع مع إسناد المسؤولية الرئيسية فيها إلى أعضاء لجنة التيسير، وبخاصة الأعضاء المؤسسين، أي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمشيا مع هذه القرارات للجنة التيسير، يقوم البنك الدولي بإعداد مشروع لإجراء دراسات اقتصادية متعمقة إضافية في عدد محدود من البلدان. وتندرج هذه الدراسات تحت مظلة تيرافريكا التي تشمل عنصرا بحثيا، كما ذكر أعلاه. وقد بدأت الآلية العالمية تناقش مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إمكانية دعم الصندوق للتنمية الإضافية لبرنامج التحدي والتنفيذ المبدئي له.

58 - وبطبيعة الحال سيستغرق ذلك سنوات عديدة، قبل أن تظهر نتائج ملموسة لإعلان برنامج بحثي أكثر عمومية وشمولا يرتبط باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، غير أن من المتوقع أن يعزز ذلك بصورة ملموسة من إمكانيات تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

رابعا – المساهمات في الموارد المالية للآلية العالمية

59 - بلغت الميزانية الأساسية للآلية العالمية في عام 2004 نحو 1.8 مليون دولار أمريكي على أساس الاشتراكات المقررة التي وافق عليها المؤتمر السادس للأطراف.

وتودع إيرادات الميزانية الأساسية في الحساب الأول للآلية العالمية لتمويل النفقات الإدارية والتشغيلية المتصلة بالمهام العادية للموظفين الأساسيين. كما تلقت الآلية العالمية أيضا مساهمات طوعية من الوكالات المتعددة الأطراف (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي) ومن مصادر ثنائية. وتوزع الآلية هذه المساهمات الطوعية بين حسابيها الثاني والثالث، اللذين توفر من خلالهما التمويل التحفيزي المشار إليه آنفا، في سياق نهج خطة الأعمال وبالتعاون مع أعضاء لجنة التيسير. ومع ذلك، فإن الاشتراكات التي قررها مؤتمر الأطراف لا تكفي لتغطية جميع التكاليف الأساسية، ولذا يستخدم جزء من المساهمات المقدمة للحساب الثاني لتغطية النقص وفقا للاتفاق المبرم مع كل مانح على حدة.

60 - وتبلغ الميزانية الأساسية لفترة السنتين 2004–2005 التي اعتمدها المؤتمر السادس للأطراف 3.7 مليون دولار أمريكي. وبينما يمثل هذا المبلغ زيادة قدرها 5 في المائة تقريبا في الميزانية الأساسية مقارنة بفترة السنتين 2002–2003 (3.50 مليون دولار أمريكي)، فإنه يخلق فجوة في الموارد تبلغ نحو 1.2 مليون دولار أمريكي سنويا مقارنة بالميزانية المطلوبة. وعلى ذلك، ولكي تفي الآلية العالمية بالمهمة المنوطة بها، فإن عليها أن تغطي النقص عن طريق المساهمات الطوعية.

61 - ويبين المرفق الرابع المساهمات المقدمة للحسابين الثاني والثالث بحسب المانحين حتى 15 سبتمبر/ أيلول 2004، والتي تبلغ نحو 3.4 مليون دولار أمريكي تقريبا لعام 2004. وبلغت الإيرادات الإجمالية منذ عام 1999 حتى سبتمبر/أيلول 2004 (بحسب التعهدات والاتفاقيات الموقعة) نحو 10.2 مليون دولار أمريكي للحساب الثاني و7.2 مليون دولار أمريكي للحساب الثالث. وبلغت مساهمة الصندوق 36.1 في المائة من المبلغ الإجمالي للحسابين (10.7 في المائة من الحساب الثاني و72.1 في المائة من الحساب الثالث).

62 - ولحين إقفال السنة المالية 2004، ستصل نسبة الأموال التي أنفقت أو التزم بها كمصروفات إدارية لمكتب الآلية العالمية إلى 15.8 في المائة من الحساب الثاني، وخصصت نسبة الـ 84.2% المتبقية لدعم وضع وتنفيذ برامج العمل. وخصصت جميع أموال الحساب الثالث لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، منها 41 في المائة لإقليم أفريقيا، و 22.4 في المائة لآسيا والمحيط الهادي، و 22.4 في المائة لأمريكا اللاتينية والكاريبي. كما خصصت النسبة المتبقية وهي 14.2 في المائة للمبادرات العالمية من قبيل تقديم الدعم لمشروع تقدير تدهور الأراضي في مناطق الأراضي الجافة.

الملحق الأول

أفريقيا

شمال أفريقيا

1 - قدمت الآلية العالمية الدعم لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية في الجزائر، والمغرب، وتونس، وبرنامج عمل شبه إقليمي في اتحاد المغرب العربي. وقدمت دعما ماليا تحفيزيا بنحو 000 590 دولار أمريكي استجابة للطلبات المقدمة لها. واضطلع بدعم الآلية العالمية وبأنشطتها بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين كمنظمات المجتمعات المحلية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومركز تنمية الأراضي الجافة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

2 - وفي تونس، أسهم استثمار تحفيزي مقدم من الآلية العالمية بمبلغ 000 80 دولار أمريكي في دمج برنامج العمل الوطني في خطة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الخمسية العاشرة (2002–2006)، وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتقوم الحكومة التونسية، بدعم من الآلية العالمية، بتنفيذ مشروعات ذات أولوية متقدمة، مستمدة من برنامج العمل الوطني. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات نحو 33.7 مليون دولار أمريكي، خصصت منها الحكومة 18.6 مليون دولار أمريكي من الموارد المحلية. واستجابة لعملية بناء الشراكات التي يسرتها الآلية العالمية من خلال منحة قيمتها 000 100 دولار أمريكي، تفاوض المانحون (بما فيهم فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة مرفق البيئة العالمي) بشأن استثمارات بنحو 24 مليون دولار أمريكي في برنامج العمل الوطني. وتواصل الآلية العالمية الاضطلاع بأعمال مع هؤلاء الشركاء وغيرهم لتعبئة موارد إضافية وصولا إلى مبلغ مماثل للمبلغ الذي خصصته الحكومة التونسية في ميزانيتها.

3 - يمكن أيضا التعبير عن الدعم الذي قدمته الآلية العالمية لتونس بصورة نوعية: فتدهور الأراضي الآن أولوية وطنية وليس مشكلة قطاعية محدودة؛ وهناك اعتراف بالحاجة إلى نهج متكامل متعدد التخصصات لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وتحظى القيمة المضافة لبرنامج العمل الوطني بقبول واسع في كثير من الدوائر الحكومية؛ ويكفل إدماج برنامج العمل الوطني في الخطة الاجتماعية الاقتصادية الخمسية العاشرة توفير التمويل الوطني بغض النظر عن إعادة الهيكلة المؤسسية؛ ويجرى إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التشاركية ومساهمات المنظمات غير الحكومية؛ ويجري أيضا تعزيز آليات تبادل المعلومات والتشاور بين المانحين. كما يجري تعزيز التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والآلية العالمية عن طريق إيجاد العمليات التآزرية بين برنامج تنمية الجنوب التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمشروعات ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني.

4 - وفي المغرب، أسهم الدعم المالي والتقني الذي قدمته الآلية العالمية في اعتماد برنامج العمل الوطني في عام 2000. ونتيجة للجهود المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أصبحت قضايا التصحر من بين الأولويات في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبدعم من الآلية العالمية قدره 50 000 دولار أمريكي، عقد منتدى وطني حول بناء الشراكات وتعبئة الموارد في عام 2003 بحضور شركاء على الصعيدين الوطني والدولي. وساعد هذا اللقاء على المواءمة الأولية بين المشروعات ذات الأولويات في برنامج العمل الوطني في المغرب والأطر السياساتية والبرامجية للمانحين. وفي عام 2004، أسهم الدعم المقدم من الآلية العالمية في تحديد المشروعات ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني التي تمول من خلال المصادر الحكومية وشركاء التنمية. وفي سبتمبر/أيلول 2004، عقد منتدى للشراكة المالية على المستوى الوطني لإيجاد فرص تمويل لتنفيذ المشروعات. وعرض ثلاثة وخمسون مشروعا من المشروعات ذات الأولوية على 19 من شركاء التنمية. وأعرب شركاء التنمية عن استعدادهم لتقديم الدعم لعشرة مشروعات. والتزمت أسبانيا، بشكل خاص، بتمويل أحد المشروعات بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي.

5 - وعلاوة على ذلك، اشتركت الآلية العالمية في تمويل إعداد اقتراح يتعلق بمشروع من الفئة باء لصندوق تنمية المشروعات التابع لمرفق البيئة العالمي بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويشجع المشروع العمل التشاركي لمكافحة التصحر والحد من الفقر في النظم الإيكولوجية للهضبة المرتفعة القاحلة وشبه القاحلة في شرق المغرب. ويرتبط مشروع مرفق البيئة العالمي ارتباطا وثيقا بالمرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في المنطقة الشمالية الذي ينفذه حاليا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسوف يقدم الاقتراح إلى أمانة مرفق البيئة العالمي لإدخاله في ذخيرة المشروعات في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع نحو 16 مليون دولار أمريكي، ويبلغ إسهام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والحكومة المغربية 9.3 مليون دولار أمريكي تقريبا، بينما يتوقع أن يبلغ التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمي 7 ملايين دولار أمريكي. وسوف يجرى البحث عن المزيد من التمويل المشترك من المصادر الأخرى المعنية بالمشروع؛ وقد أدرج المشروعات كأحد المشروعات ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني وعرض على منتدى الشراكة من أجل التمويل على المستوى القطري في سبتمبر/أيلول 2004.

6 - وفي الجزائر، قدمت الآلية العالمية منحة قدرها 50 000 دولار أمريكي لدعم إعداد برنامج العمل الوطني، وسهل هذا الدعم إجراء الدراسات، وعقد حلقات عمل إقليمية عن الموضوع في عام 2003 استهدفت تعزيز دور المرأة، والعمليات التآزرية بين اتفاقيات ريو، وإقامة روابط مع القطاع الخاص لتنفيذ برنامج العمل الوطني. وفي ديسمبر/كانون الأول 2003، اعتمد برنامج العمل الوطني في منتدى وطني. وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شرعت الآلية العالمية وشركاء الحكومة في وضع استراتيجية لتعبئة الموارد. وتتواصل العملية وإن كانت بطيئة الإيقاع.

7 - تشمل جهود الآلية العالمية على المستوى شبه الإقليمي تقديم الدعم لبرنامج العمل شبه الإقليمي للاتحاد المغاربي الذي يضم الجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وموريتانيا، والمغرب، وتونس بما قيمته 000 50 دولار أمريكي لتسهيل التنسيق شبه الإقليمي وتشجيع النهج التشاركي لإدارة الأراضي في الإقليم. وقد أجري استعراض للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التصحر، ودراسة حول تعزيز النهج التشاركي، وعقدت حلقة عمل عن آليات التنسيق وتبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية في عام 2003. وتم تقديم دعم مباشر قيمته 000 12 دولار أمريكي للبيئة والتنمية في العالم الثالث – الاتحاد المغاربي، في المغرب لتشجيع المجتمع المدني على المشاركة في تنفيذ برنامج العمل الوطني. وعلى المستوى شبه الإقليمي، تم تعبئة 000 75 دولار أمريكي من خلال برنامج التعاون الممتد للصندوق الدولي للتنمية الزراعية – المنظمات غير الحكومية لدعم مشروع الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر والجفاف في شمال أفريقيا لتشجيع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية.

8 - وساعدت المساهمتان المقدمتان من الآلية العالمية والوكالة الألمانية للتعاون التقني بمبلغ 000 10 دولار ومبلغ 000 50 دولار، على التوالي، في إعداد مشروع مشترك لمرصد الصحراء الكبرى والساحل لاستخدام الاستشعار من بعد لرصد الموارد المائية وإدارتها، وللتشجيع على إيجاد فرص جديدة للتعاون ونقل التكنولوجيا من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب. وأجريت الدراسات في المؤسسات الوطنية والإقليمية لتحديد احتياجات بلدان الجنوب، لاسيما في الجزائر، والمغرب، وتونس، وللتعرف على فرص التعاون مع الوكالات البحثية في بلدان الشمال. واشتركت في هذه الدراسات عدة مؤسسات في أوروبا وشمال أفريقيا، وسوف تعقد حلقة عمل دولية في ديسمبر/كانون الأول 2004 لتعزيز الشراكات بين معاهد البحوث في الشمال والجنوب.

9 - في إطار دعم الآلية العالمية لمبادرة الأرض والماء في أفريقيا، يجرى إعداد أحد العناصر الفرعية للبرنامج المشترك بين مرفق البيئة العالمي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المجتمعات المحلية في الجزائر، والمغرب، وتونس على إدارة الموارد الأرضية والمائية بفعالية أكبر. ووجه البنك الدولي 000 75 دولار أمريكي من خلال الآلية العالمية لمساعدة مرصد الصحراء الكبرى والساحل في وضع إطار مشروع ولمواءمة هذا الإطار مع برامج العمل الوطنية وبرنامج العمل شبه الإقليمي للاتحاد المغاربي. وأجريت دراسات تمهيدية على المستوى القطري لتقييم الموقف فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والتكنولوجيات التقليدية لاستخدام الماء في المناطق القاحلة وأثر الانتقال من الأنظمة الرعوية إلى الأنظمة الزراعية – الحراجية الرعوية وتأثير أنظمة حيازة الأراضي على استخدام الموارد الطبيعية في مناطق السهوب. وعقدت حلقة عمل دولية في يونيو/حزيران 2004 لتحليل النتائج وتحديد العناصر الرئيسية لإعداد اقتراح بشأن مشروع من الفئة باء في إطار صندوق تنمية المشروعات التابع

لمرفق البيئة العالمي، في شراكة مع البنك الدولي، لتشجيع التنمية المستدامة والمتكاملة لمناطق السهوب على المستويين القطري وشبه الإقليمي.

أفريقيا الغربية والوسطى

10 - في **أفريقيا الغربية**، ونظرا للمجال الواسع للأنشطة المطلوب تنفيذها في ظل ظروف تكتنفها القيود المالية، ركزت تدخلات الآلية العالمية خلال عام 2004 مبدئيا على متابعة الأنشطة التي بدأت في بوركينا فاسو، والسنغال، وموريتانيا، وهي البلدان التي وصلت إلى أكثر المراحل تقدما في تنفيذ برنامج العمل الوطني، من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وفي هذه البلدان، يوجه الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية إلى تعبئة الموارد، ودمج برنامج العمل الوطني في أطر التنمية الوطنية الرئيسية مثل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وبدء أو إكمال تطوير مشروعات خطوط الإمداد في إطار برنامج تشغيلي مع شركاء رئيسيين في مجال التنمية. وتشمل النواتج المتوقعة: (أ) مشروعا واحدا على الأقل في كل بلد؛ (ب) إقامة شراكات مالية قطرية مع التوصل إلى التزام فيما يتعلق بالدعم المالي من قبل مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف، بما فيهم مرفق البيئة العالمي.

11 - ويمكن مشاهدة الأثر التكاثري لتدخلات الآلية العالمية في أنشطتها في بوركينا فاسو. ففي هذه الحالة، ساعدت منحة مقدمة من الآلية العالمية قيمتها 000 130 دولار أمريكي على دمج برنامج العمل الوطني في السياق العام لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر، التي أدت بدورها إلى تخصيص 175 مليون دولار أمريكي لمكافحة التصحر. كما تشارك الآلية العالمية أيضا في تشجيع مبادرتين رئيسيتين هما: مبادرة تيرافريكا التي يقودها البنك الدولي، ومبادرة الشراكة الرائدة القطرية التي تقودها أمانة مرفق البيئة العالمي. وترمي هاتان المبادرتان اللتان تكمل كل منهما الأخرى إلى دعم الشراكة، وتنسيق تدخلات المانحين، وإدماجها في التيار العام للبرامج الوطنية.

12 - وساعد اتفاق وقع في أكتوبر/تشرين الأول 2003، بدفعة أولى في نوفمبر/تشرين الثاني، بين الآلية العالمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل على إنشاء صندوق مرافق شبه إقليمي لمساعدة البلدان والمنظمات غير الحكومية على صياغة برامج العمل الوطنية، وتدبير الأموال اللازمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية، وإعداد وتنفيذ برنامج العمل شبه الإقليمي، وخصصت الآلية العالمية لهذا الغرض 000 350 دولار أمريكي. وفي هذا الإطار نفسه، يجري تقديم الدعم والتسهيلات لصياغة برنامج العمل الوطني في غينيا بيساو، وغينيا، وسيراليون، انتظارا لمساهمة الآلية العالمية في تنظيم موائد مستديرة على مستوى القطاعات لتعبئة الموارد في مجالات البيئة والتصحر في النيجر وتنمية الزراعة القائمة على الري الدائم وإدارة الأراضي في بوركينا فاسو.

13 - وفي **أفريقيا الوسطى**، حيث لا يزال يتعين على معظم البلدان استكمال برامج العمل الوطنية، قدمت الآلية العالمية الدعم لأول مرة في أوائل 2003. فقد خصصت مبلغ

50 000 دولار أمريكي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإنشاء صندوق مرافق شبه إقليمي للبدء في صياغة برامج العمل الوطنية/برامج العمل شبه الإقليمية التي ستكتمل بحلول عام 2005 تنفيذاً لقرارات مؤتمر الأطراف الخامس. وعلاوة على ذلك، واستجابة لطلبات محددة، قدمت الآلية العالمية أو ينتظر أن تقدم الدعم الفني والمالي لصياغة برنامج العمل الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعتمد اتفاقا، من خلال اللجنة الحكومية الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، لتقديم دعم مالي لتشاد. وتمت الموافقة فعلا على تقديم منح لهذه الأنشطة كما سيعرض رئيس الصندوق مخصصات أخرى لدعم رواندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون التماساً للموافقة عليها. ومع ذلك، فحتى اليوم، لم تحصل على هذا الدعم إلا جمهورية الكونغو الديمقراطية، واقتصر على 20 000 دولار أمريكي من الـ 60 000 دولار المخصصة. وتوقف الدعم المقدم لبلدان الإقليم الأخرى وللجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى بسبب تعقد إجراءات الصرف والتأخر في إجراءات الموافقة على تقديم الدعم المالي للأنشطة المدرجة في خطة العمل السنوية.

14 - وبشكل عام، لم يشهد الدعم الذي تقدمه الآلية لتنفيذ برامج العمل الوطنية وتعبئة الموارد في بعض البلدان في شبه إقليم أفريقيا الغربية والوسطى ومدغشقر، والتي أدرجت كأنشطة ذات أولوية في خطة العمل التطور الكبير الذي كان مخططا له، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى طول الإجراءات اللازمة للحصول على اتفاقات المنح من خلال دوائر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وعلى سبيل المثال، فمن مجموع 510 000 دولار أمريكي خصصت لدعم عملية تنفيذ برامج العمل الوطني وبرامج العمل شبه الإقليمية (لتقديم الدعم إلى تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغامبيا، وغانا، ومدغشقر، وتوغو، والنيجر)، لم يصرح إلا بصرف 20 000 دولار حتى وقت إعداد هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين عرض الطلبات المقدمة لتخصيص مبلغ 270 000 دولار أمريكي لدعم بنن، وكاب فيردي، وجمهورية أمريكا الوسطى، وغابون، ورواندا والذي أدرج فعلا في خطة العمل والميزانية السنوية لعام 2004، للموافقة عليها.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

15 - خلال السنة قيد الاستعراض، أسهمت الآلية العالمية بنحو 800 000 دولار أمريكي لدعم تنفيذ الاتفاقية في شبه إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية. وتهدف المنح إلى تمكين خمسة بلدان – إريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا – من إدماج برامج العمل الوطنية في أطر عمل التنمية الوطنية الخاصة بكل منها مثل استراتيجيات الحد من الفقر، وإقامة شراكات لتنفيذ برامج العمل الوطنية. وفي أنغولا، سوف تمكن منحة الآلية العالمية هذا البلد من صياغة خطة عمل وطنية طبقا لإعلان بون، الذي حدد عام 2005 كآخر موعد لجميع البلدان الأطراف المتضررة لاستكمال عملية صياغة برامج العمل الوطنية. كما قدمت منحتان لأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإنشاء مرفق دعم شبه إقليمي يقدم المساعدة لتنفيذ برامج العمل شبه الإقليمية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية لمكافحة التصحر، وإيجاد وسيلة أكثر فعالية للعمل مع المنظمات غير الحكومية في شبه الإقليم، وإقامة روابط مع الدول الأعضاء لاستكمال العمل الذي ينفذ على المستوى الوطني.

16 - ومن خلال الدعم المقدم من آلية العمل، استطاعت أوغندا دمج برنامجها للعمل الوطني في خطة العمل من أجل القضاء على الفقر، وهي الخطة المستخدمة في هذا البلد والمكافئة للوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر. وتمكنت الحكومة أيضا من إجراء استعراض حدد بعض العقبات الهيكلية أمام تنفيذ الاتفاقية في البلد واتخذت خطوات للتغلب على هذه العقبات. وتشمل هذه الخطوات وضع سياسة جديدة للتنمية المستدامة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في البلد.

17 - وأثناء عام 2004، بدأت الآلية العالمية برنامجا رائدا مبتكرا في كينيا وجنوب أفريقيا يهدف إلى إشراك مجتمع الأعمال بفعالية أكبر في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأجريت دراسات داخل البلد لتقدير إمكانية تعبئة الموارد من الشركات والأعمال الخاصة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبينت نتائج الدراسات أن العديد من الشركات الخاصة تسهم بمبالغ نقدية كبيرة كل سنة في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة كجزء من برامج المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات. وأظهرت الدراسات أيضا أن كثيرا من الشركات مستعدة لتقديم موارد نقدية وعينية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويربو مجموع المبالغ التي يمكن تعبئتها من الشركات الخاصة على 10 ملايين دولار أمريكي سنويا.

18 - وبناء على النتائج المشجعة للدراسات والعمل بالتعاون مع الحكومة، أعلن نائب رئيس كينيا، في مايو/أيار 2004، عن إنشاء أول صندوق للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمكافحة التصحر. وتعمل الحكومة والآلية العالمية الآن جاهدتين لتعبئة الموارد من القطاع الخاص لرسملة الصندوق. وفي جنوب أفريقيا لم تبدأ المبادرة بعد، غير أن العمل التمهيدي قد بدأ فعلا يؤتي ثماره بتوقيع اتفاقات بلغت قيمتها 80 مليون دولار أمريكي بين الحكومة وبعض منظمات القطاع الخاص دعما لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

19 - وأخيرا، فمما يبعث على الرضا أن نذكر أنه استنادا إلى الدعم الحالي المقدم من الآلية العالمية إلى إثيوبيا وأوغندا، تم ترشيح البلدين للمشاركة في التنفيذ التجريبي لبرنامج تيرافريكا الذي يرعاه البنك الدولي.

الملحق الثاني

آسيا والمحيط الهادئ

1 - تتعاون الآلية العالمية منذ عام 2000 مع البلدان الأطراف، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والشركاء المانحين لبناء الشراكات وتوجيه الأموال لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وأثناء الفترة من 2000 إلى 2004، قدمت الآلية العالمية تمويلها الخاص، بالإضافة إلى الأرصدة الخارجية التي تقوم بتوجيهها، لتصل المساهمة الكلية إلى نحو 2.5 مليون دولار أمريكي لوضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية، وبرامج العمل شبه الإقليمية، والبرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة للأراضي الجافة في غرب آسيا وشمال أفريقيا، الذي يدعم 36 من البلدان الأطراف المتضررة. ومن هذا المبلغ الكلي تم صرف أو الالتزام بصرف نحو 000 780 دولار أمريكي خلال عام 2004. وأثناء الفترة من 2000 إلى 2004 ولدت الموارد التحفيزية للآلية العالمية تمويلا مشتركا مباشرا بلغت قيمته نحو 14 مليون دولار أمريكي.

2 - في غرب آسيا، قدمت الآلية العالمية الدعم لتنمية برنامج العمل شبه الإقليمي وعبأت 000 350 دولار أمريكي من الصندوق الدولي للتنمية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط لتنفيذ أنشطة رائدة. وباستكمال برنامج العمل شبه الإقليمي لغرب آسيا، وفي شراكة مع البنك الدولي، تم وضع البرنامج الإقليمي في غرب آسيا وشمال أفريقيا. وتم تعبئة حوالي 000 657 دولار أمريكي من صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبنك التنمية الاسلامي لوضع هذا البرنامج وتشغيله.

3 - واشتركت الآلية العالمية، مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في تمويل صياغة اقتراح يعرض على مرفق البيئة العالمي للبرنامج التشغيلي 15 بشأن الإدارة المستدامة للأراضي في الأردن. وتبلغ تكلفة البرنامج نحو 42 مليون دولار أمريكي، قدر إسهام مرفق البيئة العالمي فيها بحوالي 6.5 مليون دولار أمريكي. ويقوم مشروع مرفق البيئة العالمي على أساس المرحلة الثانية لمشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإدارة الموارد الزراعية لتعزيز الخدمات البيئية على مستوى الأنظمة الإيكولوجية وتحسين سياسة التمكين، والأطر التنظيمية والمؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الآلية العالمية الدعم لحكومة الأردن لتنفيذ الأنشطة التحضيرية لعقد منتدى للشراكات التمويلية على المستوى القطري، يمثل مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – مرفق البيئة العالمي أحد عناصره.

4 - وفي آسيا الوسطى، اضطلعت الآلية العالمية بالدور الرائد في وضع اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي جمع بين الآلية العالمية، ومصرف التنمية الآسيوي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومشروع الوكالة الألمانية للتعاون التقني التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويجرى الآن استكمال إجراءات خلافة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج العمل شبه الإقليمي. وتشمل نواتج برنامج العمل شبه الإقليمي في الفترة من 2001 إلى 2004: اشتراك مصرف التنمية الآسيوي والآلية العالمية في تمويل المساعدة الفنية الإقليمية التي بلغت قيمتها نحو 000 200 دولار أمريكي؛ وتوجيه مشروع الوكالة الألمانية للتعاون التقني التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي للمشروعات الرائدة؛ وتعبئة حوالي 000 200 دولار أمريكي من الوكالة الكندية للتنمية الدولية و 000 20 دولار أمريكي من الآلية العالمية لمشروع إدارة أراضي الرعي في قيرغيزستان؛ وتقديم دعم من الآلية العالمية بمبلغ 000 100 دولار لتنفيذ برنامج العمل شبه الإقليمي – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، و 000 100 دولار لدعم المجتمع المدني. وفي يوليو/تموز 2003، عقدت اتفاقية الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بلدان آسيا الوسطى منتدى مشتركا في طشقند، اوزباكستان. ووضع هذا المنتدى أساسا صلبا لإعداد استراتيجية طويلة المدى لتعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، وبناء على طلب اتفاق الشراكة الاستراتيجية وبلدان آسيا الوسطى، بدأ مصرف التنمية الآسيوي في وضع مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي. وتشكل المبادرة إطارا شاملا للأعمال التي تضطلع بها البلدان في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وسوف تنفذ الأعمال التي تشملها المبادرة على مدى عشر سنوات (2005 إلى 2014) وتدعم مجموعة متتابعة من الأنشطة ذات الأولوية المتقدمة بغرض: (أ) تعزيز الأطر السياساتية، والتشريعية والمؤسسية لتهيئة الظروف المواتية للإدارة المستدامة للأراضي؛ (ب) بناء قدرات المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ التدخلات المعنية بإدارة الأراضي؛ (ج) تحسين أنظمة إدارة الأراضي من خلال الاستثمار في المشروعات. وتمثل مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي إحدى مبادرات عمل الشراكة الرائدة القطرية التابعة لمرفق البيئة العالمي لتيسير تشغيل البرنامج التشغيلي 15 بشأن الإدارة المستدامة للأراضي.

5 - تشكل مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي إطارا لشراكة متعددة البلدان وتهدف إلى تدبير الأموال من مجموعة مختلفة من المصادر على هيئة منح وتمويل استثماري، بما في ذلك موارد منح مرفق البيئة العالمي. وفي الوقت الحاضر، خصص مصرف التنمية الآسيوي، وعلى مدى عشر سنوات، نحو 450 مليون دولار أمريكي من موارده المخصصة للبرمجة لتمويل الأنشطة الناشئة عن مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي، ومن المتوقع تعبئة 20 مليون دولار أمريكي من التجديد الثالث لموارد مرفق البيئة العالمي، فضلا عن 80 مليون دولار إضافية موزعة بين التجديدين الرابع والخامس. وتمت الموافقة على إدراج مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي في ذخيرة مشروعات مرفق البيئة العالمي في مايو/أيار 2004، وسوف تبدأ مرحلة تصميم الفئة باء من صندوق تنمية المشروعات في أوائل عام 2005. ومن المتوقع أن ينتهي العمل من وضع وثيقة المفهوم الشامل للمشروع بحلول سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2005.

6 - تتعاون الآلية العالمية مع إدارة الغابات التابعة للدولة في الصين في سياق بناء الشراكات وتعبئة الموارد بهدف تنفيذ برنامج العمل الوطني في الصين. واستجابة لطلبات معينة من إدارة الغابات، باعتبارها الجهة المنسقة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الصين، وبالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اضطلعت الآلية العالمية بتقديم الدعم الفني للعمليات الاستشارية، وتمويل الاجتماعات الاستشارية لأصحاب المصلحة، وتقديم التمويل عن طريق المنح للأنشطة الرائدة، وإجراء الحوارات البناءة مع شركاء التنمية حول الأسباب الجذرية للتصحر وأعراضه في الصين. ونتيجة لذلك، تم الاعتراف بالآلية العالمية "كمساهم حيوي" في إطار يضم نحو 1.5 مليار دولار أمريكي لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الصين على النحو الموضح في برنامج العمل الوطني. ويقوم مصرف التنمية الآسيوي بدور رائد في هذه الشراكة بين مرفق البيئة العالمي والصين، بتمويل من البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرين.

7 - وبالإضافة إلى دعم ستة بلدان في شرق وجنوب آسيا في الفترة من 2001 إلى 2003، قامت الآلية العالمية في وقت لاحق بتوجيه 000 80 دولار أمريكي من خلال أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لدعم إعداد برنامج العمل الوطني في بنغلاديش، وفيجي، وميانمار، ونيوى، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وجزر سليمان، وتايلند، وتوفالو. وفيما يتعلق بإعداد برامج العمل الوطنية، دعمت الآلية العالمية أيضا إيران بمبلغ 000 100 لاستكمال برنامجها للعمل الوطني.

8 - وأسهمت الآلية العالمية، من خلال برنامج التعاون الممتد بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية، في إعداد برنامج مع منظمة الشباب من أجل العمل، وجمعية صون البيئة وحمايتها – باكستان، وشراكة جنوب آسيا – نيبال، بعنوان "تمكين النساء المزارعات من خلال برامج التبادل والتدريب المجتمعي". ويسهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في هذا البرنامج بمبلغ 000 75 دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

9 - وقدمت الآلية العالمية أيضا الدعم لبدء برنامج العمل شبه الإقليمي لجنوب آسيا وبرنامج العمل شبه الإقليمي لجنوب شرق آسيا بمبلغ 000 10 دولار أمريكي ومبلغ 000 50 دولار أمريكي، على التوالي. وقد صمم هذان البرنامجان كعملين متممين للأنشطة الجارية على الأصعدة القطرية وكقيمة مضافة لتنفيذ برامج العمل الوطنية.

الملحق الثالث

أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

1 - فيما يتعلق بإعداد برامج العمل الوطنية، قدمت الآلية العالمية، في 2004، دعما ماليا قيمته 000 238 دولار أمريكي لاستكمال برامج العمل الوطنية في كولومبيا، وهندوراس، وباراغواي، وكوستاريكا، وفنزويلا، وأوروغواي، وبربادوس، ولتنفيذ برامج العمل الوطنية في كوبا ونيكاراغوا. وبالمثل، تقوم الآلية العالمية في إطار منحة المساعدة الفنية 4، وبالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بتوجيه دعم مالي قدره 000 165 دولار أمريكي لأحد عشر بلدا من بلدان منطقة الكاريبي الناطقة بالإنكليزية لدعم ندوات لنشر الوعي الوطني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعملية إعداد برامج العمل الوطنية.

2 - وفي بيرو، أسهمت الآلية العالمية، من خلال تقديم التمويل التحفيزي، في تعبئة موارد مالية تقترب من 000 800 دولار أمريكي من الصندوق الاستئماني لمبادلة الديون بين بيرو وإيطاليا لإعداد مشروع يتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بما يتفق مع أولويات برنامج العمل الوطني. كما تقدم الآلية العالمية الدعم، من خلال تخصيص منحة مساعدة فنية بمبلغ 000 50 دولار أمريكي، لتنفيذ برنامج العمل الوطني في بيرو بإقامة شراكة مالية على المستوى القطري. ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز الالتقاء البرامجي بين مختلف العناصر الفاعلة والإسهام في تحسين تنسيق وتوجيه استخدام الموارد القائمة والمحتملة دعما لبيرو. ويجرى حاليا استكمال الطرائق التشغيلية والمؤسسية للشراكة بالتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة بيرو، والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية والمجتمع المدني.

3 - وشملت الإسهامات البارزة للآلية العالمية، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عملية الدمج التي أدرجت بنجاح أولويات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الأرجنتين، فضلا عن الشراكة التي أقيمت لتعزيز التقارب البرامجي مع حافظة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بوليفيا من خلال مشروع إدارة الموارد الطبيعية في الشاكو والوديان العليا، الذي سيدعم بصورة مباشرة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الأراضي الجافة في البلد.

4 - واستكملت عناصر ومضامين برنامج العمل شبه الإقليمي في بونا أميريكانا فيما يتعلق بالأولويات المواضيعية والجغرافية في 2004، وبمقتضاها أنشأت الآلية العالمية تحالفا استراتيجيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى كاللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التابعة للأمم المتحدة وربما القطاع الخاص في المرحلة التنفيذية لبرنامج العمل شبه الإقليمي. كما أسهمت الآلية العالمية أيضا في إعداد اقتراح لمشروع

بمبلغ 000 300 دولار أمريكي قدم لبرنامج التعاون الفني بمنظمة الأغذية والزراعة لدعم استخدام المعارف والممارسات التقليدية في بلدان إقليم بونا.

5 - ويمكن أيضا استعراض النقاط البارزة في تنفيذ خطة أعمال الآلية العالمية. فقد تحقق الالتقاء البرامجي في 2004 مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأعضاء لجنة التيسير الآخرين بهدف توحيد جهود تعبئة الموارد من خلال المبادرات التالية المدرجة في الوقت الحاضر في خط إمداد مرفق البيئة العالمي لإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي: (أ) تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والآلية العالمية لمساعدة البرازيل على إعداد عنصر لمرفق البيئة العالمي تبلغ تكلفته 6 ملايين دولار أمريكي ويرتبط بمشروع يدعمه الصندوق في شمال شرق البرازيل. وأسفر ذلك عن الموافقة على مذكرة مفاهيمية بشأن الفئة باء من صندوق تنمية المشروعات التابع لمرفق البيئة العالمي، طلبت بمقتضاها منحة للتخطيط قدرها 000 300 دولار أمريكي. (ب) كجزء من المساهمة في الشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لصالح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في فنزويلا، أعد مشروع لمرفق البيئة العالمي يرتبط بمشروع دعم صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة في ولايتي فالكون ولارا، تبلغ قيمته 4 ملايين دولار أمريكي. (ج) في الأرجنتين، قدمت الآلية العالمية دعما تحفيزيا لإعداد مشروع كامل الحجم لمرفق البيئة العالمي بتكلفة 6 ملايين دولار أمريكي، من خلال شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإقليم باتاغونيا، تم بالفعل إدراج آثاره المكملة في الحافظة الجديدة لمشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المنطقة. (د) قدمت الآلية العالمية، من خلال شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دعما لإعداد مشروع متكامل لمرفق البيئة العالمي في إقليم غران تشاكو أمريكانو قيمته 4 ملايين دولار أمريكي. وبالتوازي مع مبادرة مرفق البيئة العالمي، أسهمت الآلية العالمية في تعبئة موارد تمويلية أخرى لبرنامج العمل شبه الإقليمي في تشاكو، تضمنت 000 350 دولار أمريكي من وكالة البلدان الأمريكية للتعاون والتنمية. (هـ) في شبه الإقليم الناطق بالإنكليزية في منطقة الكاريبي، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد مشروع بتكلفة 6 ملايين دولار بدعم مالي من الآلية العالمية.

6 - وفيما يتعلق ببناء الشراكات مع الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر والمجتمع المدني، وفي إطار برنامج التبادل والتدريب المجتمعي، واصلت الآلية العالمية، بمواردها المحدودة، تقديم الدعم في عام 2004. فقد قدمت الدعم لمشروعات في الأرجنتين بالتعاون مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي. وفي شمال المكسيك، كما قامت من خلال شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والحكومية، بتقديم الدعم لمبادرة ترمي إلى تعزيز المشروعات الصغيرة للنساء اللاتي يرأسن الأسر. وفي منطقة الكاريبي، قدمت المساعدة لمشروع لدعم تبادل الخبرات في مجال استخدام المعارف التقليدية في البلدان النامية الجزرية الصغيرة. وفي هايتي، وبالتعاون مع المؤسسة الإنمائية للبلدان الأمريكية، يجرى حاليا إعداد مبادرة لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية.

7 - وتعمل الآلية العالمية في الوقت الراهن، من خلال شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والمركز الزراعي للبحوث والتعليم العالي للمناطق الاستوائية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الدول الأمريكية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والمنظمات شبه الإقليمية في أمريكا الوسطى، على إعداد خطة عمل إقليمية لدعم تصميم وتطوير وتنفيذ مبادرات بشأن دفع تكلفة الخدمات البيئية كحافز على مكافحة تدهور الأراضي، وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وكإسهام في التخفيف من وطأة الفقر الريفي في شبه الإقليم. وقد برزت مشاركة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في هذه المبادرة من خلال دعم الآلية العالمية لحافظة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المكسيك بشأن مسألة دفع تكلفة الخدمات البيئية.

8 - وبتمويل الآلية العالمية لمنحة مساعدة فنية تحفيزية، اضطلع بتنفيذ مبادرة في نيكاراغوا من خلال اتفاق بين حكومة نيكاراغوا، وشركة إيكوسيكيوريتيز للاستشارات البيئية (Ecosecurities)، والآلية العالمية للتعرف على الاقتراحات المتماسكة المتصلة بالخدمات البيئية، ولكن بتركيز خاص على الاتجار بحقوق الانبعاثات الكربونية التي يمكن أن تنطبق عليها شروط التمويل من خلال الآليات القائمة كصناديق إدارة الانبعاثات الكربونية في البنك الدولي. وفي نفس الاتجاه، تقدم الآلية العالمية الدعم من أجل التعرف على فرص تعبئة الموارد من خلال الاتجار بحقوق الانبعاثات الكربونية في إطار خطة التنمية الثنائية لبيرو وإكوادور.

9 - وبالإضافة إلى ذلك، حققت الآلية العالمية، في سعيها إلى إشراك القطاع الخاص في جهود تعبئة الموارد لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تقدما ملموسا في 2004 في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال أنشطة عديدة استهدفت بصفة رئيسية القطاع الخاص الإيطالي والمؤسسات الإيطالية. وعلى سبيل المثال، قدمت الآلية العالمية، من خلال شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق، وحكومة غواتيمالا، الدعم لإعداد اقتراح لمشروع بمبلغ 000 200 يورو سبق اختياره للتمويل من قبل شركة إينيل ENEL SpA. وفتحت المناقشات التي جرت مؤخرا مع فرع الشركة في غواتيمالا فرصا جديدة للتوسع في هذا المشروع على الصعيدين الجغرافي والمواضيعي، الأمر الذي رفع قيمة التمويل المحتمل أن تقدمه ENEL SpA.

10 - وفي هذا السياق، يجدر بالذكر أيضا الاختيار الأولي من جانب مؤسسة مونت دي باسكي دي سيينا Fondazion Monte Paschi di Siena لاقتراح متعلق بمشروع تقرب تكلفته من 000 450 يورو لدعم مشروع ثنائي للأرجنتين وشيلي لتشجيع تعميم منظور التمايز بين الجنسين في الأنشطة ذات الصلة بالتصحر في المناطق الحدودية المشتركة. وبلغ العدد الكلي للمقترحات المقدمة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لمؤسسة مونت دي باسكي دي سيينا، وفونداسيوني كاسا دي ريسبارميو ديللي بروفينشي لومبارديي، وإيني إينيل، ومؤسسة تيم، 14 مقترحا بتكلفة إجمالية تقترب من 18 مليون دولار أمريكي وطلبت

المشاركة في التمويل بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي. ومازالت هناك مشروعات مقترحة عديدة تنتظر استجابة رسمية من المؤسسات.

11 - تعزيزا لبرنامج العمل شبه الإقليمي في بونا، تقدم الآلية العالمية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابعة للأمم المتحدة دعما مشتركا لمبادرة لإشراك شركات القطاع الخاص العاملة في مجال التعدين التي تمارس عملها في بلدان بونا أمريكانا. والهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو دعم العملية التشاورية بين أصحاب المصلحة في برنامج العمل شبه الإقليمي لبونا وشركات التعدين التي توجد لها عمليات في المنطقة، وذلك للتعرف على فرص الاستثمار المحتملة دعما لأولويات برنامج العمل شبه الإقليمي.

12 - واصلت الآلية العالمية، بالتعاون مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، دعمها الفني والمالي في الجمهورية الدومينيكية، لخطة العمل الحدودية التي نجحت في دمج أولويات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدورات البرامجية لوكالات التعاون الثنائي كتلك القائمة في كندا وألمانيا. واستهل تنفيذ عملية مماثلة في هايتي بدعم إضافي من الوكالة الكندية للتنمية الدولية وشركاء آخرين من خلال الإطار الإنمائي الوطني الجديد، الذي أدرج فيه بنجاح تدهور الأراضي كأحدى الأولويات الرئيسية. وبدعم من الآلية العالمية استمرت المبادرات التي تنفذ بين بلدان الجنوب في 2004 بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي، وبدأت مرحلة جديدة، في شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، بين الجمهورية الدومينيكية وهندوراس.

13 - ودعما لجهود تعبئة الموارد على المستوى الإقليمي، تم توقيع اتفاق تعاون بين الآلية العالمية ووحدة التنمية المستدامة بمنظمة الدول الأمريكية. وتجرى مفاوضات قاربت مرحلتها النهائية لتعريف الطرائق التشغيلية لهذا الاتفاق، الذي سيشمل أنشطة تتصل بإدراج أولويات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدورات البرامجية والمالية لوكالة التعاون والتنمية للبلدان الأمريكية وإجراءات لتعزيز مشاركة البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

14 - ركز دعم الآلية العالمية الذي قدم في 2004 فيما يتعلق بتعبئة الموارد في سبيل مساندة البلدان النامية الجزرية الصغيرة بمنطقة الكاريبي على مبادرة الشراكة المعنية بتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي. وتقوم هذه الشراكة على أساس خبرة والتزامات متعهد بها من قبل عدد من المؤسسات تشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وأمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، وجامعة وست إنديز، بالإضافة إلى المجتمع المدني والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر والجفاف، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة في الكاريبي. وسوف تعرض هذه الشراكة على قمة موريشيوس في يناير/كانون الثاني 2005.

الملحق الرابع

معلومات عن الجهات المانحة

الحسابان الثاني والثالث للآلية العالمية

بحسب الاتفاقات الموقعة/والأموال الواردة (بالدولارات الأمريكية) في 15/سبتمبر/أيلول 2004

	المانح	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع الفرعي
الحساب الثاني	**كندا 1**				31 951				
	كندا 2 [أ]					62 420		(17 469)	
	كندا 3 [ب]					22 940		(22 940)	
	كندا 4 [ج]					38 988		(14 536)	
	كندا 5 [د]					134 852		(12 654)	
	كندا 6						69 424		
	كندا 7						18 426		
	كندا 8							183 755	
	كندا 9							102 267	**597 424**
	الدانمرك				100 000				**100 000**
	فنلندا 1				150 739				
	فنلندا 2					353 567	72 867		**577 173**
	ألمانيا (موارد مجمعة)	100 000							**100 000**
	إيطاليا 1					150 758			
	إيطاليا 2							192 496	**343 254**
	هولندا					112 454	130 484		**242 938**
	الوكالة النرويجية للتعاون في مجال التنمية[ه]						842 398		**842 398**
	النرويج (اجتماعات وزارية) [و]				30 000				
	النرويج 1			95 655	206 529	250 811			
	النرويج 2						423 787		**1 006 782**
	البرتغال (موارد مجمعة)		50 000						**50 000**
	السويد (موارد مجمعة)	127 171							
	السويد (اجتماعات وزارية)[ز]			30 000					
	السويد 1			497 535					
	السويد 2					319 289			
	السويد 3						364 601		
	السويد 4							393 489	**1 574 914**
	سويسرا (موارد مجمعة)	72 834	64 329	71 461	74 905				
	سويسرا 1					75 758	75 758		
	سويسرا 2							120 000	**555 045**
	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (اجتماع وزاري)[ح]				52 085				**52 085**
	منحة تعاون تقني من الصندوق 447[ط]							50 000	

	المانح	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع الفرعي
	منحة تعاون تقني من الصندوق 561				250 000				
	منحة تعاون تقني من الصندوق 581					250 000			
	منحة تعاون تقني من الصندوق 540 (اجتماعات وزارية)				50 000				
	منحة تعاون تقني من الصندوق 702							500 000	**1 100 000**
	بنك التنمية الإسلامي(ي)		12 000		20 000				**32 000**
	صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (اجتماعات وزارية)(ك)				40 000				
	صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط 1				350 000				
	صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط 2						300 000		**690 000**
	الولايات المتحدة (مركز الكونغرس لمكافحة الجوع)(ل م)				79 600	103 500		(49 673)	**133 427**
	البنك الدولي (اجتماعات وزارية)				50 000				
	البنك الدولي(ن)			250 000				100 000	
	15/البنك الدولي 2					250 000	150 000		
	البنك الدولي 3							1 250 000	
	البنك الدولي (المبادرة المتكاملة للأرض والماء)(س)				25 000				**2 025 000**
	المجموع الفرعي	300 005	126 329	944 651	1 510 809	2 125 337	2 447 745	2 774 735	**10 229 611**
الحساب الثالث	**الدانمرك**				250 000				**250 000**
	مركز بحوث التنمية الدولية					11 523			**11 523**
	منحة تعاون تقني من الصندوق 447(ط)		2 500 000					(50 000)	
	منحة تعاون تقني من الصندوق 561				1 000 000				
	منحة تعاون تقني من الصندوق 581					1 000 000			
	منحة تعاون تقني من الصندوق 702							750 000	**5 200 000**
	البنك الدولي(ن)			1 000 000				(100 000)	
	البنك الدولي(ع)					1 000 000	(150 000)		**1 750 000**
	المجموع الفرعي	-	2 500 000	1 000 000	1 250 000	2 011 523	(150 000)	600 000	**7 211 523**
	المجموع	300 005	2 626 329	1 944 651	2 760 809	4 136 860	2 297 745	3 374 735	**17 441 134**

ملاحظات:

(أ) أعيد مبلغ 730 9 دولارا أمريكيا للمانح، والمبلغ المتبقي لم يعد مستحقا.

(ب) أعيد مبلغ 231 20 دولارا أمريكيا للمانح، والمبلغ المتبقي لم يعد مستحقا.

(ج) أعيد مبلغ 536 14 دولارا أمريكيا للمانح.

(د) أعيد مبلغ 654 12 دولارا أمريكيا للمانح.

(هـ) محولة من النرويج 1.

(و) محولة من السويد1.

(ز) تم تحويل مبلغ 000 50 دولار أمريكي من الحساب الثالث إلى الحساب الثاني.

(ح) أعيد مبلغ 673 49 دولارا أمريكيا للمانح.

(ط) تم تحويل مبلغ 000 100 دولار أمريكي من الحساب الثالث إلى الحساب الثاني.

(ي) تم تحويل مبلغ 000 150 دولار أمريكي من الحساب الثالث إلى الحساب الثاني.